

«عرائس» داعش قنابل موقوتة يمكن إبطال مفعولها

المجتمع الدولي أمام خيارين: إما الإدماج وإما توسع دائرة التطرف



تعرقل التداعيات المحتملة الناتجة عن خطر العائدات من المقاتلات الداعشيات إلى مجتمعاتهن الأصلية، وما يمكن أن يقمن به من نشر للعنف، حيث أنهن يحملن مبادئ العنف والتطرف وتشبعن بها، الدعوات إلى استعادة «عرائس» داعش وإدماجهن في مجتمعاتهن المحلية، إلا أن رفض أغلب الحكومات لهذه الدعوات يضع نجاعة استراتيجياتهم في مكافحة الأيديولوجيا المتطرفة محل تشكيك.

لندن - اختفت «خلافة» داعش في العراق وسوريا، والغالبية العظمى من إرهابيها إما قتلوا وإما أسروا، وتم تحييد تهديدهم إلى حد كبير. ومع ذلك، فقد ظهر تحد جديد يتمثل في كيفية تعامل المجتمع الدولي مع النساء اللاتي تركهن الإرهابيون وراءهم؛ هل يجب أن يواجهن نفس عواقب أزواجهن المأسورين أم أن يغفر لهن؟ والأهم من ذلك، ما مدى صعوبة الترحيب بهؤلاء النساء وإعادة دمجهن في مجتمعاتهن؟ وباتت هذه الأسئلة أكثر إلحاحاً مع تواتر التقارير الاستخباراتية التي تحذر من أن التنظيم الإرهابي يعمل على استعادة سطوته بواسطة النساء.

ويجادل خبراء بأن إعادة إدماج «عرائس» داعش داخل مجتمعاتهن المحلية يمثل الحل الأنسب والأقل كلفة للمجتمع الدولي المتوجس من تواصل انتشار الأيديولوجيات المتطرفة، وما يمثله ذلك من تهديد للأمن والاستقرار الدوليين. وتجد الحكومات نفسها وفق ذلك أمام معادلتين: إما القبول باستعادة نساء داعش وإعادة دمجهن بعد تلقيهن برامج خاصة لإعادة التأهيل، وإما رفض عودتهن وتركهن في المخيمات التي يحتجزن فيها وبالتالي السماح للتنظيم بالتعويل عليهن مجدداً في نشر أيديولوجيته المتطرفة واستقطاب عناصر جديدة وهو سيناريو حذرت منه أجهزة استخبارات عربية وغربية.

التأهيل وإعادة الإدماج

أظهر فيلم وثائقي عُرض في مايو الماضي في مهرجان هيوستن رايثس ووتش السينمائي في نيويورك، امرأة أميركية المولود تبلغ من العمر 26 عاماً من أصل يمني اختارت أن تكون جزءاً من واحدة من أكثر الجماعات الإرهابية دموية في العالم. وفي عام 2014، كانت هدى مثنى طالبة جامعية في هوفر الاباما، عندما قررت الهروب للانضمام إلى الأعداء الذين أراوا تدمير البلد الذي ولدت فيه وقتل الأشخاص الذين نشأت معهم. وبمجرد وصولها إلى سوريا، نشطت المثنى على تويتر تحت اسم أم جهاد، وابتهجت بحرق جواز سفرها الأميركي وحقت الجهاديين الآخرين على إراقة الدماء الأميركية وتنفيذ هجمات إرهابية ضد الإبرياء. «أميركا تستحق كل ما لديها، والله سوف نزعها، حتى تخضع للشريعة»، هذه عينة من ارتباطات المثنى على وسائل التواصل الاجتماعي عندما كانت تعيش في الدولة الإسلامية الموعودة، حيث كانت متزوجة من ثلاثة من مقاتلي داعش، قتلوا جميعاً.

ومنذ عام 2019، تحاول المثنى تأمين عودتها إلى الولايات المتحدة، لكنها مُنعت من دخول البلاد. وحالة المثنى ليست فريدة من نوعها، فقد تُرك الآلاف من النساء من أكثر من 50 دولة في مخيمات في سوريا والعراق.

وكان رد المجتمع الدولي على العائدات من صفوف داعش أمراً مختلفاً في كل دولة؛ إذ فضلت الكثير من الدول الغربية أن يحاكم مواطنوها في أماكن احتجازهم،

بدلاً من تسليمهم. وقد ألغت بعض البلدان، بما فيها المملكة المتحدة، جنسية العائدات المحتملات. ويجادل آخرون، بما في ذلك كندا، بضرورة جلب الإرهابيين إلى أوطانهم. ويرى خبراء أن رد الفعل الدولي، في التعامل مع النساء العائدات من داعش، سوف يكون له أثر كبير على أفعالهن، لأن معظم الدول تتعامل معهن بصفتهن مجرمات ولا بد من تقديمهن للمحاكمة، وهو ما يسهم في ترسيخ النزعة العنيفة لديهن.

ويتشير هؤلاء إلى أنه يتعين على دول العالم أن تنشئ مراكز تأهيلية للنساء القاديات من سوريا والعراق، حتى وإن لم يكن عناصر داعش، وذلك لإحتمالية تحولهن إلى متطرفات وفق دوافع انتقامية غير دينية كانعكاس سلبي للحرب في سوريا والتي سببت لهن خلال نفسياً، أفقدن القدرة على تحديد الأولويات المرجحية. وتعرضت الجهاديات إلى العنف المنزلي أو الجنسي في ظل النظام الوحشي لداعش، حيث يعتبر التعرض للعنف، جسدياً أو جنسياً، أحد عوامل الخطر التي ينبغي التنبيه لها.

ويؤكد أخصائيو علم النفس الاجتماعي على ضرورة توفير المساعدة التي تمكنهن من إعادة النظر بالمواقف التي اتخذنها، وكانت حاسمة يوماً ما في حياتهن، مثل اختيار المواجهة عن طريق السلاح، أو اختيار طريقة العيش تبعاً للفكر الجهادي، فتغيير النظرة تجاه الأمور هي الخطوة الأساس التي تمكن المعالج من مساعدتهن على إيجاد البدائل.

ويتشير هؤلاء إلى أن المطلوب وجود مؤسسات رعاية وعلاج، لأن هؤلاء يعانين بعد تلك التجربة من القهر والإقصاء الاجتماعي، ولا شك أن لديهن ما يسمى في علم النفس الاجتماعي «المشكلة التي تولد مشكلة»، لأن اختيار سلوك غير مألوف سيترك آثاره وإزماته بعد الفشل، وبقاياه تستمر لديهن شهوراً وربما سنوات تبعاً لشخصية الفتاة وتعاملها مع الصدمة.

ويخلص الخبراء إلى القول «ربما فقد تنظيم داعش الأراضي التي كان يسيطر عليها، لكن النساء من أجل إعادة إدماج أعضائه سيكون طويلًا». ويشيرون إلى أن إعادة تأهيل الجهاديات طريق صعب لكنه يستحق العناء.

عودة السطوة

تعد نساء داعش أحد أبرز العناصر التي يعتمد عليها التنظيم الإرهابي خلال مراحل ضعفه، لكنهن ضحايا وجناة في آن واحد، حسماً أكدت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة

الإرهاب التابعة للأمم المتحدة ميشيل كوينكس، وذلك وسط تحذيرات قوية من عودة التنظيم الإرهابي رغم الضربات التي تلقاها.

ربما فقد تنظيم داعش الأراضي التي كان يسيطر عليها، لكن النضال من أجل إعادة إدماج أعضائه سيكون طويلاً

وللتأكيد على الخطر الناجم عن هذه المنشأة، حذر المسؤولون الأميركيون من أن داعش حول مخيم الهول والمخيمات الأخرى التي تضم النازحين إلى قاعدة فعالة من أجل عملياته، ويرجع ذلك إلى أن العديد من الذين يعيشون داخل هذه المخيمات يستمرون بالتواصل مع الهواتف المحمولة، الأمر الذي يسمح لهم بالبقاء على تواصل مع الأعضاء الآخرين لداعش.

وبصورة عامة فإن تنظيم داعش يتميز بتاريخ طويل من استخدام النساء في الهجمات، إضافة إلى الدعم، وقامت النساء العاملات في التنظيم ليس بدور جواسيس ومراسلين تابعين له فقط، وإنما كمنفذين للعمليات أيضاً. وتم تدريب العديد من النساء على استخدام المتفجرات، أو العمل قناصات أو مقاتلات أو انتحاريات. ويعكس هذا التركيز حقيقة بشعة، مفادها أن النساء غالباً ما يكنّ قادرات على تقديم الدعم لتنظيم داعش. ودخل مخيم الهول على سبيل المثال، كانت النسوة في طلبه من يقدمون التفسير المتطرف للدين الإسلامي. ووفق أحد التقارير الصادرة عام 2019، كانت النساء المحبوسات في مخيم الهول «يفرضن نظامهن المتطرف»، حيث تترأس السجن امرأة «أمير» تعمل على تنظيم أمور الحياة اليومية، بما فيها قوانين التعامل مع الملابس، والعقوبات. وكان هذا الشكل من الإدارة الذي تقوده امرأة موجوداً خلال الهجمات على السجناء التي لم يكن نزلها من أنصارت داعش. وفي عام 2021 كان هناك نحو 47 حالة قتل داخل المخيم لها علاقة بتنظيم داعش.

واستغل داعش الظروف السيئة داخل المخيم لأهداف جمع التمويل والتجنيد بذريعة تحسين ظروف المعيشة. وخلال خطابه الأخير في سبتمبر 2019 حث الزعيم السابق لداعش أبو بكر البغدادي أفراد تنظيمه على تحرير النساء في مخيمات النزوح. وحتى بعد مقتل البغدادي، استغل التنظيم تسجيلات الفيديو لنساء داخل مخيم الهول من أجل تحقيق أغراضه.

ويبدو أن مجموعة النساء في تنظيم داعش يمكن أن تتزايد في الحجم والأهمية، وهذا بدوره يشكل اعتبارات فريدة للمجتمع الدولي، وغالباً ما تتم معاملة الأفراد النساء في التنظيمات الإرهابية باعتبارهن ضحايا، ولا يخضعن للتحقيق والتركيز الذي يخضع له أقرانهن من الرجال، ولكن في حالة داعش فإن التعامل بهذه الطريقة يعتبر خطأ كبيراً، ويمكن أن يثبت مدى فداحته في المنطقة وأبعد من ذلك.

وخلال يناير الماضي أعلن التنظيم مسؤوليته عن أكثر هجماته فتكاً خلال السنوات الثلاث الماضية، عندما قام اثنان من الانتحاريين بهجوم تفجيري في بغداد، أدى إلى مقتل نحو 32 شخصاً. وفي واقع الأمر فقد انتعش تنظيم داعش خلال جائحة كورونا، وتمكن من استغلال الفجوات الأمنية الناجمة عن حالات الإغلاق وطرق التعامل الحكومية الأخرى مع الجائحة من أجل إعادة جميع صفوفه، وتنفيذ حالات هروب من السجناء، والتخطيط لهجمات متطورة، وتهريب أعضائه عبر الحدود.

ويرجع الفضل للقيام بكل هذه الخطوات إلى مجموعة من النساء، وأشادت التقارير الأخيرة، على سبيل المثال، إلى أن داعش أصبح مرة أخرى يعتمد على حد كبير على النساء من أجل الدعم اللوجستي في شمال العراق، وربما يعود إلى تنشيط خلاياه النسائية النائمة. وقامت قوات الأمن العراقية في شهر فبراير الماضي باعتقال خمس نساء في بلدة كرمين في العراق، يعملن على نقل الأموال والمواد الغذائية، وإضافة إلى ذلك بدأت هؤلاء الناشطات في التنظيم المتطرف، بالتوسع نتيجة جيل جديد من المتطرفات اللاتي يعشن في مخيمات اللاجئين والنازحين المختلطة في سوريا.

ويقدم مخيم الهول للاجئين في شمال سوريا مثالا كبيرا على هذه المخيمات المختلطة، وهو أضخم مخيم للنازحين الهاربين من منازلهم ويقع في شمال شرق سوريا، وتديره قوات سوريا الديمقراطية، وحالياً يتسع لنحو ستين ألفاً من ضحايا وأفراد عائلات داعش، حيث يشكل الأطفال والنساء 94 في المئة منهم.

ولطالما استفاد تنظيم داعش من بيئات السجن واللاجئين، التي يمكن أن تصبح أرضية خصبة من أجل تلقي المبادئ المتشددة للتنظيم وسهولة التواصل في ما بين أفراد، واثبتت مخيم الهول والمخيمات الأخرى أنها ملائمة جدا لهذا الغرض.

داعش يعربد في الكونغو... لماذا الآن؟

كينشاسا - عانى تنظيم الدولة الإسلامية من عدة ضربات منذ إعلانه الخلافة في عام 2014 وفقد أراضيه في العراق وسوريا، كما قتلت الولايات المتحدة وحلفاؤها أو اعتقلوا العديد من قادته. ومع ذلك فقد ولدت الدولة الإسلامية العديد من الجماعات المنتسبة في جميع أنحاء العالم والتي تعتبر دموية وخطيرة.

وفي 10 مارس الماضي صنف وزارة الخارجية الأميركية فرع الدولة الإسلامية في جمهورية الكونغو الديمقراطية كمنظمة إرهابية وقائد المجموعة موسى بالوكو إرهابياً عالمياً تم تصنيفه بشكل خاص. إنه أحدث وأبرز اعتراف بأن فصيل بالوكو هو جزء من المشروع العالمي للدولة الإسلامية. ومع ذلك فإن روابط بالوكو بالدولة الإسلامية مثيرة للجدل بشدة بين مراقبي الكونغو.

وبدأ تنظيم الدولة الإسلامية لأول مرة إعلانته شن هجمات في الكونغو في أبريل 2019، ومنذ ذلك الحين أعلن مسؤوليته عن العشرات من الأعمال التي ارتكبتها «جنود الخلافة» الكونغوليون. ويعتبر مشروع تنظيم الدولة الإسلامية العابر للحدود تطوراً حديثاً نسبياً في تاريخ التنظيم والذي بدأ مع توسع الرسمي في سوريا، والذي أقر به بعد إعلان خلافته في يونيو 2014 وادعاء أن المسلمين في جميع أنحاء العالم ملزمون بالانضمام إلى صفوفه.

ووضع تنظيم الدولة الإسلامية المعايير التي يجب على الجماعات الجهادية أن تفي بها حتى يتم قبولها كشركاء رسميين. ومع ذلك تم تطبيق هذه المعايير بشكل غير متسق. وبحلول عام 2018 أدت ضغوط الانحدار إلى قيام الدولة الإسلامية بإعادة هيكلة شبكتها العالمية من خلال دمج مجموعات من دول مختلفة تحت لافتات إقليمية بما في ذلك مجموعات لم يتم قبولها سابقاً بصفتها منتسبة لأسباب مختلفة.

والمصادرات الأساسية للدولة الإسلامية إلى الفروع التابعة لها في العقيدة والمنهج (الطريقة) لتأسيس دولة إسلامية، والارتباط بعلمتها التجارية لأغراض الدعاية. باختصار من المتوقع أن تتبنى الفروع التابعة لها وتطبق أيديولوجيتها وإستراتيجيتها السياسية والعسكرية في ركن من العالم. وأدت هذه الديناميكيات التاريخية والإستراتيجية إلى خليط من الجماعات بدرجات متفاوتة من القدرات العملية والرقابية المركزية من قبل الدولة الإسلامية.

إن بناء صدق الفرع التابع على ما إذا كان يبدو كفرع آخر مختلف أو تنظيم الدولة الإسلامية في الموصل أو الرقة حوالي عام 2014 يتجاهل المزيح المعقد من الدوافع من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى لمشروع تنظيم الدولة الإسلامية العالمي.

والمعيار النهائي هو ما إذا كانت الدولة الإسلامية قد أعلنت رسمياً الجماعة المحلية «مقاطعة». لكن هذا لا يخبرنا كثيراً عن طبيعة كل علاقة، والتي يجب تقييمها على أساس كل حالة على حدة.

وظهرت علاقة الدولة الإسلامية مع بالوكو في وقت مبكر من عام 2017 قبل عامين من الاعتراف العلني بها. وفي فبراير 2018 اكتشف جنود من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مطبوعات لمكتب البحوث والدراسات التابع لتنظيم الدولة الإسلامية بحوزة أحد مقاتلي القوات الديمقراطية المتحالفة.

وفي حين أن الرقابة المركزية على القيادة والسيطرة تبدو محدودة، تشير المصادر إلى أن الدولة الإسلامية قدمت الدعم المالي. وقام وليد زين الممول الكيني لتنظيم الدولة الإسلامية بتحويل

الآلاف من الدولارات إلى التنظيم قبل أن تفرض عليه الولايات المتحدة عقوبات لتمويله «مقاتلي داعش في سوريا وليبيا ووسط أفريقيا». ووفقاً لشهود عيان في المخيمات صرح بالوكو في مناسبات متعددة في 2018 أنه تلقى تمويلًا من الدولة الإسلامية. ويعاني شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية من مستويات مستوطنة من العنف والتي تفاقم في السنوات الأخيرة بسبب قوات الدفاع الأسترالية (جماعة متمردة).

ومنذ عام 2018 وهو نفس العام الذي ذكر فيه زعيم الدولة الإسلامية آنذاك أبو بكر البغدادي لأول مرة مقاطعة وسط أفريقيا حتى عام 2021، شنّت القوات الديمقراطية المتحالفة حملة متصاعدة من العنف ضد المدنيين.

و بين يناير 2019 و يونيو 2020 قتلت القوات الديمقراطية المتحالفة ما يقرب من 793 مدنياً على الرغم من أن منظمات المجتمع المدني المحلية تشير إلى أن العدد الفعلي للضحايا أعلى من ذلك بكثير.

صنعت السياسات مطالبون بوضع المفاهيم المسبقة جانباً والتعاون لفهم الديناميكيات بشكل أفضل على الأرض

وفي أواخر عام 2019 شنّت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية هجوماً عسكرياً ضد بالوكو أدى إلى موجة من العنف الانتقامي ضد المدنيين. ومع ذلك بعد مرور عام على انتهاء حملة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال هجمات تحالف القوى الديمقراطية والإصابات مرتفعة، حيث قتل ما يقرب من 200 مدني في عام 2021.

و مع إعلان الأحكام العرفية مؤخراً في مقاطعتي كينغو الشمالية وإيتوري فإن احتمال تفاقم إراقة الدماء أمر مثير للقلق. وفي حين أن دوافع بالوكو لاستهداف المدنيين تختلف من حالة إلى أخرى (على سبيل المثال الانضمام والسرقة والتحويل) يتم تبرير العنف بشكل متزايد من خلال أطر الدولة الإسلامية.

وعلاوة على ذلك فإن الارتباط بـ«العلامة التجارية» للدولة الإسلامية وإشارات الدعم التمويلي من المرجح أن تزيد من جاذبية فرع الكونغو للمقاتلين الأجانب والفروع الأخرى لتنظيم الدولة الإسلامية في أفريقيا، مما قد يؤدي بدوره إلى مزيد من الهجمات على المدنيين. وعلى الرغم من أن علاقات الدولة الإسلامية بقوات الدفاع الأسترالية كانت قضية نقاش مستمرة، إلا أن العلاقة بين الدولة الإسلامية والفصيل الذي يقوده بالوكو واسعة، والأدلة على العلاقة متاحة للجمهور منذ عام 2019 على الأقل وقضايا أخرى أكثر أهمية لكل من البحث والممارسة تحتاج إلى معالجتها.

وعلى سبيل المثال لا يُعرف الكثير عن مدى سيطرة الدولة الإسلامية على فرعها في الكونغو. أيضاً نظراً لتاريخ بالوكو الذي يمتد لعقود من العمل في شرق الكونغو، من الصعب التأكد إلى أي مدى أدى الارتباط بالدولة الإسلامية إلى تغيير إستراتيجية وجوكمة بالوكو بشكل جوهري، أو ما إذا كان الانتماء قد وفر طريقة لتأطير الأنشطة التي تنفق إلى حد كبير مع الاتجاهات التاريخية. ويجب المزيد من العمل والتركيز لفهم كيفية الانتماء إن وجد من قبل الأعضاء العاديين وكيف يمكن أن يؤثر على أفعالهم.

باق ويتمدد



باق ويتمدد